



ثورة يوليو وإهدار الظرف التاريخي

د. رءوف عباس

الأربعاء، 21 يوليو 1999

لاشك ان ثورة 1952 كانت من اخطر الثورات التي شهدها القرن العشرين من حيث تغييرها للواقع المصري وتأثيرها الإقليمي والدولي. ما كان لصاحب هذا القلم ان يحقق ما استطاع تحقيقه لولا ثورة يوليو ولا يستطيع منصف ان يغط ثورة يوليو حقها في دعم حركة التحرر لوطنى عربيا وافريقيا وفي ريادة حركة عدم الانحياز في ظروف الحرب الباردة، ولا يستطيع احد ان ينكر دور ثورة يوليو في بناء الاقتصاد الوطنى وتحقيق العدل الاجتماعى على قاعدة تكافؤ الفرص، ذلك كله لا يغفله التاريخ لهذه الثورة العظيمة ولكننا يجب ان نمنع النظر فى سجل الثورة الحافل بالإنجازات بحثا عن عوامل إنكسار الثورة وتبديد قدر كبير من رصيدها لعلنا نستطيع إستخلاص الدروس التى تفيد وطننا وأمتنا وهما يخطوان قدما نحو ألفية جديدة فى عالم متغير.

وإذا أمعنا النظر فى تاريخ ثورة يوليو نكتشف أنها جاءت نتاجا لعملية اختبار ثورى تمت على مدى ما يزيد على عقد من الزمان شاركت فيها فصائل سياسية مختلفة التوجهات ولكنها اجمعت على ضرورة التغيير فى إتجاه تحقيق الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة وهى الأهداف الوطنية العامة التى إستقى منها الضباط الأحرار المبادئ الستة الشهيرة ومن ثم كان نجاح الضباط الأحرار فى الإستيلاء على السلطة وتصفية النظام القديم ظرفا تاريخيا أتبع فيه لعوامل الثورة الكامنة أن تبرز على يد طليعة الضباط الأحرار، ولعل ذلك يفسر النجاح المذهل الذى لقيته الحركة، فرغم الحجم المتواضع للقوات التى تحركت ليلة 23 يوليو أجمع الجيش والقوى الوطنية على تأييدها، واستطاعت بضربات المتسارعة أن تسقط النظام القديم وتقوض دعائمه الاجتماعية والسياسية.

ورغم ما حققته الثورة من إنجازات على صعيد تحقيق الإستقلال الوطنى وبناء الإقتصاد الوطنى وتحريره من التبعية وما إرتبط بذلك من إصلاحات إجتماعية فإنها أضاعت فرصة تحقيق الحياة النيابية السليمة التى كانت أحد المبادئ الستة، فلم تعر الديمقراطية إهتماما. شكلت لجنة لإعداد الدستور، ثم ما لبثت ان أهملت مع إعلان الفترة الانتقالية التى أعلن فى ختامها دستور 1956 الذى ورث كل عيوب دستور 1923 وأبرز الطابع الأوتقراطى للسلطة، وتمت تصفية كل قوى المعارضة بدرجات متفاوتة من العنف وبدأ دور الاجهزة الامنية بتزايد بحجة حماية الثورة ضد أعدائها فى الداخل والخارج بما تبع ذلك من وسائل القمع وتقييد الحريات العامة. وما إستتبعه من تكريس السلبية عند الجماهير والنفور من التنظيم السياسى الوحيد (على اختلاف ماحمل من اسماء) لغلبة الإنتهازيين بين قياداته.

واتبع للثورة ظرف تاريخى اخر عند وقوع العدوان الثلاثى عام 1956 وبروز جمال عبدالناصر كزعيم إلتفت حوله الجماهير المصرية والعربية ورأت فيه صورة المخلص الذى طال انتظارها له، كان باستطاعة الثورة عندئذ ان تقسح مجال المشاركة السياسية أمام الجماهير من خلال إقامة ديمقراطية حقيقية، ولكن تم إهدار هذا الظرف التاريخى الثانى لصالح الكم الأوتقراطى الشمولى الذى اكتسب طابعا أبويا مطمئنا إلى تأييد الجماهير دون أن يهتم بتنظيمها سياسيا، لقد كان النظام يخشى - فى تقديرى - مغبة ترك مساحة واسعة لحركة سياسية جماهيرية، بعدما أتاحت ظروف العدوان الثلاثى لتلك الجماهير فرصة الكشف عن قدراتها على الحركة وإستعدادها للتنظيم من خلال حركة المقاومة الشعبية. ولعل عقدة الخوف من تنظيم الجماهير لحركتها السياسية التى صاحبت نظام يوليو، وإنعكست على موقفه السلبى من قضية الديمقراطية، كان مبعثها تجربة المقاومة الشعبية أيام العدوان الثلاثى. ولعل عقدة الخوف من تنظيم الجماهير لحركتها كانت وراء تضخم دور الأجهزة الأمنية وضراوتها فى البيطش بالمعارضة، والأساليب غير الإنسانية التى اتبعت ضد المعارضين الذين يختلفون فى الرأى مع سياسات النظام، ولا يقبلون الإنضواء تحت لواء التنظيم السياسى الأوحده.

وأهدرت الثورة ظرفا تاريخيا اخر، كان باستطاعتها الاستفادة به لتصحيح مسار النظام السياسى نحو الديمقراطية وإتاحة الفرصة لمشاركة سياسية حقيقية، وذلك فى أعقاب 9، 10 يونية 1967، عندما خرجت الجماهير فى مصر والوطن العربى تعطى تأييدها (على بياض) لعبد الناصر، وما تم من تصفية بعض رموز القمع الأمنى، والإستفادة من إستعداد الجماهير للإنخراط فى مقاومة شعبية منظمة، إذ ظل النظام يعانى من هاجس ما قد يترتب على إفساح المجال أمام الجماهير للمشاركة السياسية من تأثير سلبى على النظام، أو هكذا أدخل سدنة الأجهزة الأمنية هذه الفكرة وروجوا لها.

وجاء شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة" ليقطع ألسنة المعارضة ويكبت الأصوات المنادية بتوسيع نطاق المشاركة السياسية من خلال ديمقراطية حقيقية .

ترى.. ما سر هذا النفور من الديمقراطية وإهدار الظرف التاريخي الذي فتح الطريق أمامها أكثر من مرة؟

من الثابت في أدبيات الثورة أن أعضاء مجلس قيادة الثورة وقفوا جميعا في صف الدكتاتورية منذ أيامها الأولى، فيما عدا عبدالناصر الذي صوت وحده إلى جانب الديمقراطية، ورغم ذلك أسقطت الديمقراطية من الحساب تماما. ولعل ذلك يرجع إلى التوجهات السياسية للضباط الأحرار الذين كان معظمهم ممن تأثروا بأفكار مصر الفتاة والإخوان المسلمين، فيما عدا نفر قليل منهم تأثروا بالفكر الاشتراكي، وكانت الأغلبية تعنى الديمقراطية عندها فساد الحياة النيابية التي قامت على دستور 1923، ومن ثم نفرت منها ، وتقبلت بشكل أوسع فكرة "المستبد العادل" واختارت من التنظيم السياسي الأوحده النموذج الفاشي الذي يساند هذه الفكرة، فكانت النتيجة تآكل إنجازات الثورة الاقتصادية والاجتماعية دون ان تتحرك الجماهير لحمايتها، بعدما تعودت أن تجلس في مقاعد المتفرجين.